الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2015/5/16

اختتمت وزارة المالية ورشة العمل الخاصة بالنهوض بإدارة الشؤون العقارية وتحديثها التي نظمتها المديرية العامة للشؤون العقارية بالتعاون مع البنك الدولي على مدى يوم كامل تحت عنوان "الممارسات الفضلى حول تطوير أنظمة إدارة الأراضي".

وقد شارك في هذه الورشة نحو 100 موظف من مختلف أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة ومصلحة أملاك الدولة الخصوصية، وعدد من رؤساء البلديات والنقابات والمقاولين والشركات المهتمة بالشأن العقاري.

وقد حاضرفي هذه الورشة فريق من البنك الدولي متخصص في مجال إدارة الأراضي والأنظمة الرقمية للسجل العقاري والمساحة، والبنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية "NSDI"، والسبل الأنجع لإدارة أملاك الدولة مع الأثر الإقتصادي لها.

وتضمنت الورشة عرض مفصّل لأنظمة تقييم الأراضي وفرض الضرائب على الأملاك المبنية وتسجيل قيمة العمليات العقارية والتخمين في فرنسا.

وقد تركز النقاش حول أهمية تطوير السياسات والأطر القانونية ووضع نظام تخمينات موحد مع ضرورة تنسيق وموائمة مشاريع تطوير معايير ومعالجة البيانات ومكننتها مع متابعة تطبيقها.

وبحثت الورشة في سبل تحسين البنية التحتية وتطويرها، وفي تطبيقات الأمن والسلامة للخدمات الإلكترونية عبر تطوير بوابة المديرية الإلكترونية.

وقد شدد الخبراء المختصون على أهمية تأمين الإطار التقني لوسائل تحويل البيانات إلى معلومات وخدمات ذات قيمة مضافة بما فيها المستودع المركزي لتنسيق وتبادل المعلومات والبيانات

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

المكانية.

كما تم عرض التوصيات المتعلقة باستراتيجيات الحوكمة والدفع باتجاه المساءلة والسياسات ذات الصلة، وإمكانية التعاون بين القطاعات من أجل مشاركة المعلومات ودعم صناعة القرار لتشجيع الوعي والإلتزام بـ" NSDI" من قبل المسؤولين التنفيذيين وتحديثها التي نظمتها المديرية العامة للشؤون العقارية بالتعاون مع البنك الدولي على مدى يوم كامل تحت عنوان "الممارسات الفضلى حول تطوير أنظمة إدارة الأراضي".

وقد شارك في هذه الورشة نحو 100 موظف من مختلف أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة ومصلحة أملاك الدولة الخصوصية، وعدد من رؤساء البلديات والنقابات والمقاولين والشركات المهتمة بالشأن العقاري.

وقد حاضرفي هذه الورشة فريق من البنك الدولي متخصص في مجال إدارة الأراضي والأنظمة الرقمية للسجل العقاري والمساحة، والبنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية "NSDI"، والسبل الأنجع لإدارة أملاك الدولة مع الأثر الإقتصادي لها.

وتضمنت الورشة عرض مفصّل لأنظمة تقييم الأراضي وفرض الضرائب على الأملاك المبنية وتسجيل قيمة العمليات العقارية والتخمين في فرنسا.

وقد تركز النقاش حول أهمية تطوير السياسات والأطر القانونية ووضع نظام تخمينات موحد مع ضرورة تنسيق وموائمة مشاريع تطوير معايير ومعالجة البيانات ومكننتها مع متابعة تطبيقها.

وبحثت الورشة في سبل تحسين البنية التحتية وتطويرها، وفي تطبيقات الأمن والسلامة للخدمات الإلكترونية عبر تطوير بوابة المديرية الإلكترونية.

وقد شدد الخبراء المختصون على أهمية تأمين الإطار التقني لوسائل تحويل البيانات إلى معلومات وخدمات ذات قيمة مضافة بما فيها المستودع المركزي لتنسيق وتبادل المعلومات والبيانات المكانية.

كما تم عرض التوصيات المتعلقة باستراتيجيات الحوكمة والدفع باتجاه المساءلة والسياسات ذات الصلة، وإمكانية التعاون بين القطاعات من أجل مشاركة المعلومات ودعم صناعة القرار لتشجيع الوعي والإلتزام بـ" NSDI" من قبل المسؤولين التنفيذيين.

المكتب الإعلامي